

الشيخ المناضل / أحمد الرهوي:

# الرئيس «صالح».. هو من الزمنا بتجنب الأثر السياسي



**لم يعالجوا أخطاءهم بحق الشعب.. وسلموها للرئيس فلم يتردد في المعالجة**

«كان مديراً لديرية خنزرف/ جعار، واليوم وبعد أحد عشر عاماً يعود إليها مديراً قادماً من المحويت حيث كان يشغل منصب وكيل المحافظة هو ابن هذه المديرية والمنطقة وابن أبنين.. يعرفه الناس ويثقون به.. تماماً كما هو الحال مع مدير الأمن الجديد الشيخ علي أمطري.. كلاهما مناضلان بارزان ولهما تاريخ مشترك وناصح.. وسجل رائع في قلوب الناس الشيخ المناضل أحمد غالب الرهوي مدير عام مديرية خنزرف محافظة أبين يتحدث لـ «الميثاق» عن خنزرف.. الوضع الأمني.. وعن المشاكل الخدمية.. وعن مستقبل المدينة.. ولا تنصرف دون أن نسأله عن المشهد السياسي.. وعن زوبعة «الحراك» والمناضلين الجدد القادمين وهكذا أجاب:

حوار/ أمين الوائلي

## نحن نشجع طارق الفضلي أن يأخذ حقه.. من «الحراك» وربما أنه يردد «هذه عصاي أهش بها على غنمي ولي فيها مآرب أخرى»!!

المديرية لعامين والأموال كانت بهذه الصورة غير طبيعية..!

تصالح.. مع من؟!

لو سألتك في سياق آخر بعيداً عن الشئ المحلي الخاص بالمديرية.. وقد أسمعنا فيها القول، كيف تقارن شخصياً ما يثار الآن من دعوات باسم الحراك والنضال والحد من الفساد ضد الوحدة الوطنية؟

نحن موقفنا واضح من بدء إرهابات الوحدة وكنا عدد قليل بعد بالأصابع.. وكان خيارنا خيار الوحدة ووقفنا ضد من يريد أن ينصرف بمسار الوحدة، في ظل وجود الحزب.. بجيشه وهيماته وقاعدته وإمكاناته وقبضته الحديدية وكنا مواجهين له.

وأنا مسأ أريد أقول.. إن المؤتمر الشعبي العام في تلك الفترة.. فترة تأسيس استغلنا ونحن مجموعة بسيطة من الناس ينتصون إلى المؤتمر الشعبي العام أن نواجه الحزب وتفرقة ونحن مجموعة بسيطة من الحزب والحرارة لا لصغيرة، التي من الحزب والحرارة لا لصغيرة، المدينة.. بهيئته المختلفة منظمة الدفاع، منظمة الميليشيا، منظمة الشباب، منظمة الطلاب، منظمة الحزب، منظمة الفلاحين، منظمة العمال، هذه كلها في قرية واستغلنا أن نقارعه وأن نكون مع الوحدة.

والآن الموقف هو نفسه.. الشيء الذي لم يستطيعوا أن يحصلوا عليه بالذات يريدون أن يحصلوا عليه الآن بأسلوب آخر، فهم وجهان لعملة واحدة.. والآن يريدون الانفصال باسم الحراك.

جاءوا قبل فترة يدعوننا للحراك، قلنا لهم أولاً، أنتم عندما دخلتمت كنتم تعيدون أنفسكم أوصياء على أبناء المحافظات الجنوبية، وأنتم مازالوا غير راشدين وبالتالي ليحكم صدك عليهم عندما تريدون وحدة.. حرباً خراباً.. تخرجوا تخرجوا.. دخلوا دخلوا هذا الموضوع لم يكن مفيلاً منكم.. كان المفترض أنكم تصالحوا مع أنفسكم لأنكم تقابلتم عشرين مرة.. وكان يفترض أن تصالحوا مع الناس التي نحتوهم ويشردونهم وصفتوهم وأخذتم ممتلكاتهم وحقوقهم وأعراضهم.. كان يفترض أن تصالحوا مع هؤلاء قضابا الإسكان والأرض والمقوقين، والأخ الرئيس لا يتراجع عن معالجة مثل هذه القضايا لأنه يعرف أنها الغام موقوفة إذا لم تعالج ونحل ستكون يوماً من الأيام حاجر عثرة.. وتكرم فحامة الرئيس مشكوراً بمعالجة كل هذه القضايا عن طريق أجهزة الدولة. هذا خطاهم الأول الخطأ الثاني.

خطاهم الثاني الآن.. جاءوا مرة أخرى ويطلبون أن نلق كلنا أبناء الجنوب موقفاً واحداً. قلنا لهم ذلك اليوم رفضتم أيام الوحدة أن تتحدثوا معنا.. اليوم.. عندما تقولون تصالح، تصالحوا مع من؟.. أتمت تصالحوا مع أنفسكم.. أتمت القتال.. الحاكم.. الظالم.. المصاوير.. إذا مع من تصالحوا.. خلوا معكم جراً وشجاعة وتصالحوا مع الناس التي ظلموكم لكم اليوم ١٨ سنة من يوم الوحدة وأنتم راكسبون رؤوسكم هنا لا يمكن وأنكم الأولياء والراشدون.. والآخرين كلهم أطفال.. تصالحوا مع الناس واكتشفوا حقيقةكم، قولوا احنا قلنا وأمامنا وصارنا ونطلب منكم العفو عنا وأسعود رد الناس.. لكنهم كالحراب كل يوم بلون.. تتكف مع الموقع التي هو فيه.. أخضر.. أزرق.. أغير.. سخطون تدورون في حلقة مفرغة.. الذي تصدى لكم أمس في حرب الانفصال يستصدي لكم اليوم مرة أخرى.

تجنب الأثر السياسي

اليوم صاروا يمتدحون العهد الشمالي البائس وفترة ما قبل الوحدة.. وأنهم فقدوا ملك سليمان؟

هم كانوا على شفا حفرة من النار.. كانوا إلى الهاوية.. جاءت الوحدة وتعلقوا بها وانفقتهم.. والحديث في هذا بطول.. قضيتهم الآن مصالح مصالح فقدها ومواقع فقدها.. لا اقل ولا أكثر.. والمثل يقول مجرب علفه مخرب، قد جربناهم والموضوع هو مصالح شخصية وسلطوية وسياسية لا أكثر.

ولكن هناك من يتحدث اليوم عن الحق في الجنوب وكأنه حق متوارث عن الآباء، وأنهم يسوا طارق الفضلي أو غيره فانهم يطالبون بالتالي بالخصص؟

والله.. حقه وحق ابائكم، مع احترامي للشيخ طارق ومع تقديري له.. نحن نشجعه على أن يأخذ حقه، ممن: من الأخوه التي في الحراك.. هم التي عندهم الدين وهم الدين، يأخذ حقه منهم ونحن معه. أنا والذي ذبح وصفي في السجن وأنا ما شفقت.. احنا معاً نأخذ حقنا من الجماعة التي مصلحين الحراك، ما حد لنا عنده دين آخر غيرهم.. الأخ مدير الأمن الشيخ علي أمطري.. اهله واخوه وعمومه شكلت لهم مشكلة في السوق في جعار.. في الشارع سموها محكمة شعبية وحكمت عليهم بالإعدام هكذا بدون أية تهم.. بدون أي اثباتات.. هذا له حق وأنا الموضوع هو مصالح شخصية وسلطوية وسياسية لا أكثر.

لكن نحن وتقديراً للأخ الرئيس احترامنا والزمنا توجيهاته عندما يقول تجنبوا الأثر السياسي لا تريد الشارات ولأننا نخدم هذه الامة وهذا البرن ونحن أمام ما نقوله.. لكن كحق شخصي ودم شخصي أنا حتى بعد عشرين سنة ساحاكم قاتل ابي والتي أخذ حقي، وأوصله للمحكمة كما عملوا مع شئنا وشينكو في روماننا، وكما عملوا في المانيا أو تشيلي، ستقدمهم للمحاكم وسيحاكمون على كل ما أقتروهم..

وعاها في رفاقهم التي اليوم.. ومع احترامي للشيخ طارق ربما هم يتعاملون معه بعتكيد وهو لا يفهم التكتيك مع أنه وهم خطن موازين لا يمكن أن يلقوا.. شتان بين الثرى والثرى.. فيها مآرب أخرى..!

وهو اعلم.. هذا ما يحدث والحملة الأمنية تضخم وتكبر الامور. ودعني أقول: إن هناك فراغاً سياسياً هناك مساحة سياسية يتركها الحزب الحاكم فارغة ولابد من تغطيتها.. قاعدة فريانية أي فراغ يجب أن يوجد فيه هواء.. والحزب الحاكم إذا لم يشغل الفراغ في الساحة السياسية والعمل السياسي.. سوف يشغله غيره.. ونطالب الاخوة في المؤتمر أن يستشعروا خطورة الوضع وأن يفعل المؤتمر نشاطاته في المديرية والمحافظات

### على المؤتمر الشعبي أن لا يتحرك فراغاً في الساحة.. لأن غيره سيملؤه



### مصنعا اسمنت في خنزرف.. وباتيس رصد.. قريباً شبكة الكهرباء في جعار من الخمسينات

لو تحدثنا عن الأوضاع الأخرى في المديرية.. الاقتصادية والخدمية؟

بالنسبة لهذا.. نحن وضعنا الآن برنامجاً وخطة عمل.. ركزنا فيها على الجانب الخدمي الذي يمس مصالح الناس وحياتهم. نحن عندما نشاكل بصراحة في هذه المديرية.. مشاكل كبيرة.. مثل..

منها مثلاً الكهرباء.. وضعها مرن، الشبكة متهاكلة.. عمرها قديم من الخمسينات المدينة وضواحيها توسعت.

الشبكة الكهربائية من الخمسينات؟

نعم.. هذه المدينة عرفت المدينة في الخمسينات.. من ٤٥ م، زعت القطن وشبكة الري الحديثة التي تروي الدلتا بنيت في ١٩٤٦/٤٥، والمدينة عرفت النظام المالي والنظام الإداري والتخطيط المدني والعمراني، بل أن التعليم كانوا ياتون للدراسة في جعار من مختلف أنحاء الجنوب اليمنى سابقاً، فقد وجدت قاعدة تعليمية.. من شبوة.. من الملقح.. من بيجان.. من باغف.. فلينس قريباً على هذه المدينة أنها تلقت حول السلطة وساعداها لأنها أصلاً هي تربت على المدينة والنظام والقانون.

في هذا الأساس.. الخدميات لابد من معالجة مشكلاتها ومعالجة الناس.. شبكة الكهرباء.. بسبب التوسع العمراني وزيادة السكان والتطور في توصيل الكهرباء إلى مناطق كانت محرومة من زمان، ففترة التحمل لشبكة الداخلية لا تعتبر في أعلى حد.. وفي تقريباً (١٧) ميغاوات..

كنا نستهلك كل ٩٦ - ١٩٩٧ بما يساوي (١٢) ميغاوات وتبقى عندما ٦ أو ٥ ميغاوات احتياط، الآن تحمل الشبكة كل (١٧) ميغاوات، ونتيجة قديمها لم تعد تحمل.. يعطل محول هنا.. وشبكة هناك.. وهذا يؤدي لقاطعات وتزامنها مع الصيف والحر تؤثر على الناس وتترك حالة عند الناس وكان الوضع متعمد ومستقص، ولكنه خارج عن الإرادة.

تصور الحل.. ما هو؟

تصور الحل.. هناك دعم إضافي وهل عند الأخ المحافظ وقد خصص منه جزءاً لتجديد الشبكة والحولات حتى نستطيع أن نستوعب القدرة الاستيعابية للناس ونستطيع أن نتحمل.

من يتداول في المشروع؟

المنافسة أعلنت وسيندا بمجرد تحديد الما قول، وتصور ذلك في القريب العاجل.. ولكنني أقول للمواطنين أن الموضوع سيبدأ الصيف تقريباً إلى أن ينجز هذا العمل.

### المياه .. مشكلة ومعاناة

إضافة إلى الكهرباء.. ما هي الأولوية للمة والمعالجة الأبرز وتحتاج سرعة الحل والمعالجة؟

إضافة إلى الكهرباء عندما المياه.. عندما حوض الدلتا فيه تقريباً ٣٩ - ٤٠ بئراً، هذه الأبار تخضع المياه إلى الخزانات التي تغذي، وإعادة الضخ إلى عن.. وبالتالي الكميات التي تعطي لنا وفق اتفاق.. ولكن أحياناً المشكلة الكهربائية تؤثر على عملية الضخ، وهناك أبار جفت نتيجة السحب، ونتيجة قلة الأمطار والسيول، فالمصدر لم يعد يغذي ويسحب منه دون تعويض.

جزء من جعار منها يتخذني من مياه عن، والكوذ كذلك، يعني يتخذني من مياه عن، ونزحنا من مياه عن، والتي تضح المياه لعن.

نحن مفردون الوضع لآخره في عن، باعتبارها العاصمة الاقتصادية والسياحية وفيها الاستثمارات والشركات والأجانب. أحياناً نتحمل مثل هذه المشاكل ونفضل أن لا تؤثر على الأتوة في عن، ونحن في طريقنا إلى معالجة هذه المشكلة.. نحن جدينا شبكة في المديرية، وشبكة في جعار.. وإن شاء الله الأمور تتحسن شيئاً فشيئاً.

### البدء في الترميم

وماذا عن المرافق والمكاتب الخدمية الأخرى؟

عندنا المرافق.. تعرضت للنهب والتكسير والتخريب.. وأصبحت غير صالحة للعمل مما أدى إلى أننا الآن في هذا المبنى الذي أخذناه من المؤسسة الاقتصادية - مشكورة - حينها عرفنا معاناة المكاتب الحكومية حتى يسبل على الناس التواصل هنا داخل المديرية بدلاً من الذهاب إلى المراكز واليوم أشعرنا بأنه سيتم البدء بترميم المباني الحكومية التي تدمرت وإن شاء الله يساعدا ذلك ويوفر قدراً زائداً ومهماً من المطابنة لدى المواطن أجهزة الدولة متواجدة والتكوين الإداري للمديرية موجود حتى تزداد ثقته وعلاقته بالسلطة والمديرية.

لو أرتنا أن نعمل صورة عن الأوضاع في جعار - خنزرف.. الآن وبعد هذه التطورات التي شهنتها المديرية مؤخراً.. كيف تصفونها؟

أرحب بكم أولاً إلى مدينة جعار عاصمة المديرية، وإلى المجمع الحكومي للمديرية وتلاخطونه انتم.. بدأنا إعادة الحياة لديوان المديرية شاكرين للمؤسسة الاقتصادية اليمنية لتعاونها مع

### «المؤتمر العام السابع.. وآفاق المستقبل»

هذه الأيام وما سبقها عكفت وتعكف الأمانة العامة وبقية الكيانات على إنجاز مهام الإعداد والتحضير والتجهيز لانعقاد الدورة.

وخلال الأيام القادمة يشمل الإعداد- إلى جانب التجهيزات الفنية - تجهيز وإعداد الوثائق والتقارير التي ستعرض على الدورة، وبما يتلاءم ويمكن أعضاء الدورة من الاضطلاع

بمهامهم، باعتبار المؤتمر العام هو أعلى هيئة قيادية للمؤتمر يعني باستعراض وتقدير مختلف أنشطة المؤتمر وأقرارات الاتجاهات العامة له لتنفيذ برامجه وأنشطته السياسية

والإعلامية وغيرها وفي هذا الصعيد يجري إعداد التقارير عن الأنشطة والفعايلات والمهام المنقدة على المستوى المركزي واللامركزي، وكافة الأنشطة التي نفذت خلال الفترة السابقة منذ الدورة الأولى

ديسمبر ٢٠٠٥م وحتى انعقاد الدورة الثانية وأبرزها التالي:

١- المهام والأنشطة المنفذة من البرنامج الانتخابي لمرشحي المؤتمر لرئاسة الجمهورية، والبرنامج الانتخابي لمرشحي المؤتمر للانتخابات المحلية ٢٠٠٦م، والبرنامج الانتخابي للمؤتمر للانتخابات النيابية ٢٠٠٣م.

٢- المهام والأنشطة الانتخابية التي نفذت والمصاحبة لانتخابات المؤتمر والرئاسة المحلية ٢٠٠٦م ومراجعة وتعديل جداول الناخبين ٢٠٠٨م، ومن أولى تلك المهام الاهتمام بالجوانب النوعية بالحقوق الانتخابية القانونية لجمع أعضاء المؤتمر والرأي العام والعمل على إيجاد المناخت الملائمة والأمنة لإجراء تلك الانتخابات وتمكين الشعب من ممارسة حقه في حكم نفسه بنفسه.

٣- مهام والأنشطة المؤتمر المختلفة بالصارات والقطاعات التي تحت بين المؤتمر وحزاب اللقاء المشترك وبقيادة الإحزاب ومنظمات المجتمع المدني وإبراز دور المؤتمر وقدراته وفي مقدمتهم زعيم الامة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر في الخطاط الحاد والمسؤول مع مختلف القضايا وتعلم المصالح العليا للوطن على مختلف المؤتمر واستمعنا جميع المواضيع المطروحة من الإحزاب مهما كانت حديثا واستهدفتها للمؤتمر طالما كانت لا تعارض مع مصالح الوطن.

٤- المهام والأنشطة المختلفة في الجوانب الاجتماعية والتنموية، والثقافية والتي نفذت وفقاً لبرنامج وخطة المؤتمر وواجهته تجاه المجتمع وكافة المواطنين.

الجدير ذكره انه إلى جانب ذلك مستعمل للوثائق التي ستقدم عليها الدورة - ما يتعلق باليات ووسائل المؤتمر لتنفيذ مهام المرحلة القادمة بمعالجة جوانب القصور في أداء بعض المهام وبما يلي امل وتطلعات الشعب اليمني أولاً باعتبار أن المؤتمر عهد نفسه على أن يكون عملة وولائه لله وللوطن ومصالح أبنائه وذلك من خلال تحديد مبادئه الدخلى واتجاه الامركزية الكاملة في الاعمال ذات الطابع المحلي المبدائي وبما يمكن أعضاء المؤتمر من ممارسة مهامهم وأجباتهم التنظيمية التي باتت في مقدمتها التمسك بأهداف الثورتين

٦٠- السطر واكتوبر، والدستور، والدفاع عن وحدة الوطن وسيادته واستقلاله ونظامه الجمهوري والمكتسبات الوطنية والعمل بحزم ضد كل محاولات التخريب والفوضى الهادفة إلى زعزعة الأمن والاستقرار والتصدى لكل المؤمرات التي تستهدف عقيدة الشعب ومكتسباته وسيادة الوطن ووحدة اراضيه والوقوف إلى جانب القوات المسلحة والأمن وكافة جماهير الشعب في الدفاع عن الثورة والجمهورية وسيادة البلاد واستقلاله ووحده، والوقوف بحزم قولا وعملاً ضد كل أشكال التعصب ومظاهره وكل ما يخل بالوحدة الوطنية.. تلك هي اولي مهام وواجبات كل عضو في المؤتمر، الأمر الذي حدح ويحدح على المؤتمر أن ينفذ للأفاق المستقبلية للوطن بالتمسك بالنهج الديمقراطي القائم على التعددية السياسية وإجراء الانتخابات التي تمكن أبناء الشعب من حكم أنفسهم بأنفسهم، لذلك من المرجح أن تكون من ضمن قرارات وتوصيات المؤتمر العام السابع الدورة الثانية أقرارات الاتجاهات التي من شأنها التعاطي مع مهام المرحلة بسؤولية وطنية.

وأخيراً لابد أن نشير إلى أن المؤتمر يعتمد وينهج الديمقراطية القائمة على الانتخاب الحر والباشر واتخاذ القرارات بالأغلبية التي تمثل كافة أعضاء وقواعد المؤتمر، حيث يجري عقد دورات انتخابية لانتخاب كافة قيادات وهيئات المؤتمر القيادية والقاعدية، ودورات اعتمادية والتي منها دورة المؤتمر العام السابع الثانية والتي ستعقد بعد أن تم الانتهاء من انعقاد الدورات الانتخابية لكافة تكوينات المؤتمر ابتداء من أدنى تكوين للجانعات والمراكز التنظيمية ومروراً بمؤتمرات فروع الدوائر والمديرية والمحافظات واللجان الدائمة المحلية وانتهاءً بالمرکز الدورة الاعتيادية والتي ستسبق انعقاد دورة المؤتمر التالية التي ستحولى لتقديم تقريرها عن مختلف الأنشطة إضافة إلى تقرير هيئة الرقابة التنظيمية والفخيشن المالي، وأن جميع الوثائق ستورع على أعضاء المؤتمر العام السابع- الدورة الثانية قبل انعقاد الدورة بوقت يمكنهم من الاطلاع عليها وتكوين ملاحظاتهم ومقرحاتهم على المؤتمر لمرحها في جلسات اعمال الدورة.

والله الموفق.

رئيس الدائرة القانونية